

ترجمة المصطلحات الاقتصادية في النصوص القانونية من منظور وظيفي: دراسة نصية في ضوء نظرية
سكوبوس

Translating Economic Terminology in Legal Texts from a Functionalist
Perspective : a Textual Study in Light of Skopos Theory

أمال البشير¹

جامعة الجزائر 2 amel.hoffnun@gmail.com

تاريخ النشر 2026/05/24

تاريخ القبول: 2026/03/01

تاريخ الاستلام: 2025/09/23

ملخص:

يتناول هذا البحث الترجمة القانونية ذات البعد الاقتصادي، باعتبارها من أصعب مجالات الترجمة بسبب تداخل القانون والاقتصاد، كما يُسلط الضوء على أهمية نظرية سكوبوس التي تُعطي الأولوية لوظيفة النص المترجم بدل التماثل الشكلي مع النص الأصلي. ويبرز المقال كيف تؤثر الوظيفة على عملية الترجمة من ثلاث زوايا: النص، المترجم، والمتلقي. كما يقدم أمثلة تطبيقية من القانون التجاري الجزائري توضح اختلاف طرائق الترجمة بحسب الهدف (قانوني، تعليمي، مقارنة). ويختتم المقال بعرض أبرز التحديات التي تواجه الترجمة في هذا المجال، مثل ازدواجية المصطلح واختلاف الأنظمة القانونية، ويقترح آفاقاً واعدة كتعزيز التكوين المتخصص وتطوير المعاجم الوظيفية، مع التأكيد على أهمية المقاربة الوظيفية كبديل ناجع للترجمة الحرفية.

كلمات مفتاحية: الترجمة القانونية، المصطلح الاقتصادي، نظرية سكوبوس، الوظيفة، القانون التجاري، الترجمة الوظيفية، التحديات الاصطلاحية.

Abstract :

This study explores the challenges of legal translation with an economic dimension, a particularly complex field due to the overlap between law and economics. It highlights the relevance of Skopos theory, which emphasizes the function of the translated text rather than formal equivalence. The article analyzes translation function from three perspectives : the source text, the translator, and the target audience. Practical examples from Algerian commercial law illustrate how translation strategies vary depending on the intended purpose (legal, educational, or comparative). The article outlines key challenges such as terminological overlap and differences between legal systems, and suggests future prospects including specialized training, functional bilingual dictionaries, and digital tools. It concludes by

¹ المؤلف المرسل: أمال البشير

advocating for functionalist approaches as a powerful alternative to literal translation, ensuring legal and communicative effectiveness.

Key words: legal translation, economic terminology, Skopos theory, function, commercial law, functional translation, terminological challenges.

مقدمة:

تعد الترجمة القانونية ذات البعد الاقتصادي من أكثر مجالات الترجمة تعقيدا لارتباطها المباشر بحقول معرفية متداخلة تجمع بين دقة الاقتصاد وصرامة القانون، حيث تقتضي الوثائق القانونية ذات الطابع الاقتصادي كالعقود التجارية والاتفاقيات الدولية والنصوص التشريعية المنظمة للأسواق نقلا اصطلاحيا متوازنا يجمع بين الوفاء لمقتضيات النص الأصلي من جهة، وتحقيق وظيفته التواصلية في البيئة اللغوية المستقبلية من جهة أخرى (Sarcevic, 1997, p.13، الهواري، 2015، ص.44).

إن المصطلح الاقتصادي حين يرد في نص قانوني يكتسب طبيعة مزدوجة، فهو من ناحية أداة مرجعية لإحالة دقيقة على مفهوم مالي أو تجاري، ومن ناحية أخرى جزء من منظومة قانونية ملزمة لا تحمل الغموض أو التعددية الدلالية (Cabré, 1999, p. 85)، وعلي، (2012، ص.73)، ومن هنا تظهر الحاجة إلى إطار نظري يساعد المترجم على تجاوز المقاربة الحرفية واعتماد استراتيجية وظيفية تراعي غرض النص المترجم.

في هذا السياق، توفر نظرية سكوبوس (la Théorie du Skopos) إطارا منهجيا يوجه الترجمة نحو الوظيفة المتوخاة من النص في بيئته الجديدة، أي أن الاختيار الاصطلاحي لا يبنى فقط على مقابلات معجمية، بل على ملائمة النص للمتلقي والغرض المحدد (Reiss & Vermeer, 1984, p.119) ومن هنا تنبثق إشكالية هذا البحث التي تأتي كالتالي:

كيف يمكن لنظرية سكوبوس أن تساهم في ترجمة المصطلحات الاقتصادية ضمن النصوص الاقتصادية بما يحقق الاتساق والوظيفة؟ ومن هنا ينطلق هذا البحث ليعالج هذه القضية من خلال:

- طرح الإطار النظري لنظرية سكوبوس
- طبيعة التداخل بين النص القانوني والاقتصادي
- الوظيفة في الترجمة القانونية – الاقتصادية
- أمثلة تطبيقية من القانون التجاري
- أهم التحديات التي تواجه الترجمة في هذا المجال والآفاق المستقبلية لها.

نظرية سكوبوس: الأسس والمفاهيم

تقوم نظرية سكوبوس التي بلورها هانس فيرمير Hans Vermeer وكاتارينا رايس Katharina Reiss في ثمانينيات القرن الماضي على مبدأ محوري "الغرض يحدد استراتيجيات الترجمة" (Vermeer, 1989, p.228)، أي أن المترجم لا يلتزم بالضرورة بإعادة إنتاج الشكل اللغوي أو البنية التركيبية للنص الأصلي، بل يتبنى حلولاً اصطلاحية وتواصلية تتناسب مع الهدف من النص المترجم. وينظر إلى الترجمة في هذا الإطار باعتبارها فعلاً وظيفياً متكاملًا (Nord, 1997, p.30). وتتيح نظرية سكوبوس

للمترجم عند تعامله مع النصوص المتخصصة كالنصوص القانونية والاقتصادية، مساحة أكبر لاختيار ما يحقق الاتساق والوضوح الوظيفي بدل الاختصار على المقابلات المعجمية، وذلك حسب الجمهور المتلقي للترجمة، فقد بينت كاتارينا رايس أن خصائص النص المتخصص تفرض على المترجم توظيف استراتيجيات متنوعة تراعي البنية النصية والوظيفة المرجوة (Reiss & Vermeer, 1984)، ومن هذا المنطلق يجب أن يولي المترجم الذي يتعامل مع هذه النوعية من النصوص أهمية مضاعفة في تحقيق التوازن بين الدقة الاصطلاحية والملائمة الوظيفية التي تنادي بها نظرية سكوبوس.

وقد أقام فيرمير نظريته على مبدأ "خلع النص المصدر" أو "تجريده من العرش" (علي، 2015، ص.54)، أي أن دور النص في المقاربات الوظيفية يختلف جذريا عما هو عليه في النظريات اللغوية، أو تلك القائمة على مفهوم التكافؤ، فلم يعد النص المصدر هو المعيار الأول والحاسم في قرارات المترجم، بل أصبح مجرد واحد من بين عدة مصادر أخرى للمعلومات التي يعتمد عليها المترجم في عمله. (Nord, 1997, p.25)

وقد صنفت رايس Reiss وظائف النص إلى ثلاث فئات رئيسية: وظيفة إعلامية (informative) تهدف إلى نقل مضمون معرفي أو تقرير، ووظيفة تعبيرية (expressive) يسود فيها الأسلوب الفني والجانب التعبيري الجمالي للنص، والوظيفة الدعوية (appellative) تسعى إلى التأثير في المتلقي ودفعه إلى سلوك معين، وقد أضافت نورد Nord بعدا آخر يتمثل في الوظيفة الميتانصية أو وظيفة اللغو الاجتماعي (علي، 2015، ص. 72) (phatic/metatextual) معتبرة أن أي عملية ترجمة ينبغي أن تسترشد بتحليل وظيفة النص الأصلي ومقتضيات الوظيفة المستهدفة في النص الهدف. ويتضح من خلال هذا أن النص في نظرية سكوبوس هو وحدة وظيفية متعددة الأبعاد تكون ترجمتها ناجحة إذا كانت ملائمة للغرض التواصل الذي وضعت من أجله.

النص القانوني والاقتصادي: طبيعة التداخل

يعرف النص القانوني بدقته وصياغته المعيارية، إذ يرى كورنو (Cornu, 2005, p.71) أن اللغة القانونية تسعى إلى الإلزام أكثر من السرد، في المقابل يميل النص الاقتصادي إلى المرونة والتحديث المستمر (Cabré, 1999, p.85)، وعندما يجتمع المجالان، فإن المترجم يجد نفسه أمام مصطلحات هجينة تتطلب نقلا مزدوج المرجعية. وقد أشارت (حجازي، 2019، ص.60) إلى أن هذا التداخل الاصطلاحي بين القانون والاقتصاد يضاعف من صعوبات الترجمة، حيث يتداخل هذان النصان بشكل وثيق عند صياغة النصوص ذات الطبيعة التجارية مثل العقود التجارية وقوانين الشركات والاتفاقيات المتعلقة بالصفقات العمومية، حيث يغدو النص القانوني في هذا السياق حاملا لمصطلحات اقتصادية متخصصة، بينما يكتسب النص الاقتصادي بعدا إلزاميا حين يدرج ضمن منظومة تشريعية. وقد أشار (Cornu, 2005, p.152) إلى أن اللغة القانونية ليست مجرد لغة وصفية، بل هي أداة أداء وظيفي ذات قوة إنشائية تنتج آثارا قانونية، كما يذهب (Alcaraz & Hughes, 2002, p.3) إلى أن الترجمة القانونية والاقتصادية تتقاطع بحكم أن كلا الحقلين يشتركان في "لغة خاصة" (LSP – Language for Specific Purpose) تفرض على المترجم الجمع بين الدقة الاصطلاحية والوعي بالوظيفة التداولية للنص. ومن ثم فإن النصوص القانونية ذات الطابع الاقتصادي – كما هو الحال في القانون التجاري – تمثل مجالا مثاليا لدراسة هذا التداخل وإبراز التحديات الترجمة المترتبة عنه.

الوظيفة في الترجمة القانونية-الاقتصادية

تظهر قيمة نظرية سكوبوس عند التعامل مع نصوص تختلف وظائفها، فالنصوص التشريعية مثلا لها وظيفة إلزامية، والنصوص الإعلامية لها وظيفة التفسير أو التبسيط، وبذلك يصبح المترجم فاعلا في صناعة المعنى، لا مجرد ناقل له (Nord, 2006, p.32). وتكتسب الوظيفة في الترجمة القانونية-الاقتصادية أهمية محورية لأنها تحدد الهدف العملي للنص المترجم، أي ما يجب أن يؤديه النص في بيئة الاستعمال الجديدة، فالغاية من ترجمة نص اقتصادي ذو طابع قانوني لا تكمن فقط في نقل الكلمات، بل في ضمان أداء النص لنفس الوظيفة التي يؤديها في لغته الأصلية، سواء تمثلت في تنظيم علاقة تعاقدية أو تحديد التزامات مالية أو تقييد ممارسات تجارية، وهنا يظهر دور المترجم بوصفه وسيطا وظيفيا، إذ يتعين عليه مراعاة المتطلبات القانونية للمنظومة المستقبلية، وفي الوقت ذاته الحفاظ على دقة المصطلحات الاقتصادية وضمان اتساقها، وتشير نورد (Nord, 1997, p.29) إلى أن مراعاة الوظيفة لا تعني التخلي عن الأمانة للنص الأصلي، بل تستدعي أمانة وظيفية تعطي الأولوية لاحتياجات المتلقي وبيئة الاستعمال.

وعندما ننظر إلى الوظيفة في الترجمة القانونية الاقتصادية من منظور المترجم كخبير تواصل، تتضح لنا أبعاد إضافية تتجاوز حدود النص، حيث لا يقتصر دور المترجم على إيجاد مقابلات لغوية للمصطلحات، بل يتعين عليه أن يكون وسيطا وظيفيا بين نظامين معرفيين مختلفين: النظام القانوني من جهة والنظام الاقتصادي من جهة أخرى، فالنصوص القانونية ذات الطابع الاقتصادي مثل عقود التمويل أو قوانين التجارة لا تؤدي غايتها إلا إذا كانت صياغتها المترجمة واضحة وقابلة للتطبيق داخل الإطار القانوني للدولة المستقبلية ومفهومة لدى الفاعلين الاقتصاديين الذين سيتعاملون معها، وبهذا يصبح المترجم مسؤولا عن بناء جسور تواصلية تضمن أن النص لا يحقق وظيفته اللغوية فحسب، بل أيضا غايته العملية والتداولية في السياق الجديد (Nord, 2006, p.32)، وبهذا المعنى، فإن الوظيفة لا تظل مرتبطة بالنص المترجم وحده، وإنما تتعلق بالدور الذي يؤديه المترجم نفسه باعتباره ضامنا لتحقيق الفعالية القانونية والاقتصادية في آن واحد. وهنا يمكن القول أن وظيفة المترجم تتجسد في تحقيق التكامل بين النظامين القانوني والاقتصادي من خلال إنتاج نصوص مترجمة تحافظ على الشرعية القانونية وتدعم الأداء الاقتصادي الفعال (Sarcevic.S, 2000, p.84). أما من منظور المتلقي للنص القانوني الاقتصادي، تبرز الوظيفة كعامل محدد لمدى نجاح الترجمة في أداء غاياتها العملية، فالنصوص القانونية ذات البعد الاقتصادي كالعقود التجارية والاتفاقيات والقوانين المالية لا تقرأ عادة من أجل الفهم النظري وإنما تستعمل أداة لتنظيم العلاقات الاقتصادية وضبط الالتزامات القانونية، أو من أجل التعلم والاستفادة على حسب الجمهور المستهدف، لذلك فإن المتلقي سواء كان قاضيا أو محاميا أو رجل أعمال أو موظفا في مؤسسة اقتصادية أو دارسا يبحث في النص المترجم عن الوضوح والدقة والفعالية التطبيقية أكثر من اهتمامه بالصياغة الأدبية أو الجمالية، لهذا فإن الوظيفة من منظور المتلقي تكمن في ضمان تأدية النص المترجم للغاية المناسبة للبيئة القانونية والاقتصادية الجديدة. وتشير رايس (Reiss, 2000, p.105) إلى أن الترجمة تقاس بمدى قدرتها على تلبية حاجات المتلقي في موقف تواصل محدد، لا بمجرد التماثل الشكلي مع النص الأصلي.

خلاصة الإطار النظري

يتضح من مجمل ما سبق أن الترجمة القانونية ذات البعد الاقتصادي تمثل مجالا معقدا وحساسا نظرا لتداخل حقلي القانون والاقتصاد وما يفرزه ذلك من صعوبات اصطلاحية ووظيفية، فالمصطلح الاقتصادي حين يرد في سياق قانوني يكتسب طبيعة مزدوجة: دقة مرجعية من جهة، وإلزام قانوني لا يحتل اللبس من جهة أخرى، وهو ما يجعل المقاربة الحرفية غير كافية ويستدعي تبني استراتيجية وظيفية أكثر مرونة.

في هذا الإطار، توفر نظرية سكوبوس قاعدة نظرية متينة، إذ تنقل التركيز من الشكل اللغوي للنص الأصلي إلى الغرض الذي ينبغي أن يؤديه النص المترجم في بيئته الجديدة، وبذلك يصبح المترجم فاعلا وظيفيا يسعى إلى التوفيق بين الدقة الاصطلاحية والملاءمة التداولية، مع مراعاة حاجات المتلقي والسياق الاجتماعي والقانوني الذي سيستعمل فيه النص حيث أن فهم المعنى الكامن في المجالات المتخصصة لا يفرض فقط التمحيص في الوحدات المعجمية فقط، بل يمتد ليشمل فهم وظائف هذه الوحدات من خلال التمثيل الذهني ونقلها إلى اللغة الهدف وهذا ما ينسجم مع الطرح الوظيفي الذي يطالب المترجم بإعادة رسم الخارطة المفاهيمية التي يكمن وراءها النص بكل عناصره المفهومية (حمادي، خليل، 2024، ص316) كما أن التداخل بين النص القانوني الذي يتسم بالصرامة والبعد المعياري والنص الاقتصادي الذي يتميز بالمرونة والتجدد، يفرض على المترجم جهدا مضاعفا لإيجاد حلول تواصلية تحقق التوازن المطلوب.

وتبرز الوظيفة هنا من ثلاثة مناظير رئيسية:

1. **منظور النص:** حيث تحدد الوظيفة نوع الاستراتيجيات الترجمة المناسبة وفقا لطبيعة النص (تشريعي، إعلامي، تعاقدية...).
2. **منظور المترجم:** الذي لا يقتصر دوره على النقل اللغوي، بل يعمل كخبير تواصلية بين النظامين القانوني والاقتصادي، ضامنا للشرعية القانونية والجدوى الاقتصادية معا.
3. **منظور المتلقي:** الذي يقيس نجاح الترجمة بمدى وضوحها وفعاليتها العملية في تنظيم العلاقات الاقتصادية وضبط الالتزامات القانونية.

وعليه، فإن الترجمة القانونية-الاقتصادية الناجحة هي التي توازن بين الدقة الاصطلاحية والوظيفة التداولية، وتلبي في الوقت ذاته مقتضيات النص الأصلي واحتياجات البيئة المستقبلية. وتؤكد هذه الرؤية أن المترجم ليس مجرد ناقل، بل صانع معنى ومسؤول عن تحقيق الفعالية التواصلية والقانونية للنص في سياقه الجديد. وهو ما يؤسس للانتقال إلى الأمثلة التطبيقية من القانون التجاري الجزائري.

أمثلة تطبيقية من القانون التجاري الجزائري: تحليل وظيفي

تتسم النصوص القانونية بوظيفة محددة جدا، إذ إنها نصوص معيارية وإلزامية غالبا ما تتسم بالدقة والصرامة الشكلية، غير أنه يمكن أن تطبق نظرية سكوبوس بعناية وحكمة وفق طبيعة النص القانوني والغاية المتباعدة منه، حيث تشير سارشفيتش (Sarcevic, 1997, p.13) إلى أن النصوص القانونية تؤدي وظيفة إنشائية، أي أنها تُنتج آثارا قانونية، ولهذا فإن أي تكييف زائد قد يغير

من مضمون الحقوق والالتزامات، كما توضّح نورد (Nord, 1997, p.29) أن تعريف سكوبوس بدقة يعد شرطاً أساسياً قبل مباشرة عملية الترجمة لاسيما في النصوص المتخصصة، وسيوضح ذلك أكثر من خلال المثال التالي.

المادة 592 من القانون التجاري الجزائري

«Art. 592 (Décret législatif n 93-08 du 25 avril 1993) La société par actions est la société dont le capital est divisé en actions et qui est constituée entre des associés qui ne supportent les pertes qu'à concurrence de leurs apports

Le nombre des associés ne peut être inférieur à (07)

La condition visée à l'alinéa 2 n'est pas applicable aux sociétés à capitaux publics »

الاحتمالية الأولى: ترجمة قانونية دقيقة (غرض معياري)

إذا كان الهدف هو استخدام النص في سياق قانوني رسمي (قضاء أو عقود أو تشريع)، فالترجمة يجب أن تكون وفية ودقيقة من غير أي تبسيط أو شرح إضافي.

نص المادة 592 كما ورد في القانون التجاري باللغة العربية:

"المادة 592: (المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993) شركة المساهمة هي الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم، وتتكون من شركاء لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم.

ولا يمكن أن يقل عدد الشركاء عن سبعة (7)

ولا يطبق الشرط المذكور في المقطع 2 أعلاه على الشركات ذات رؤوس أموال عمومية."

لماذا هذه الترجمة مناسبة؟

- لأنها تحافظ على البنية القانونية الدقيقة (المسؤولية المحدودة، عدد الشركاء، الاستثناء القانوني)
- لا تضيف شروحا قد تغير من القوة الإلزامية والدلالة القانونية للنص.

الاحتمالية الثانية: ترجمة تعليمية/توضيحية (غرض إخباري)

إذا كان الهدف هو تبسيط النص للطلاب أو لغير المتخصصين (مثلاً في كتاب جامعي أو كتيب إرشادي للمستثمرين)، فيمكن إعادة صياغته بلغة أوضح وأكثر سهولة.

الترجمة التوضيحية:

"شركة المساهمة هي نوع من الشركات التجارية التي يقسم رأسمالها إلى أجزاء تسمى أسهماً ولا يتحمل الشركاء ديون الشركة من أموالهم الخاصة بل يقتصر التزامهم على المبلغ الذي ساهموا به فقط. ويشترط القانون أن يكون عدد المساهمين سبعة (7) على الأقل، غير أن هذا الشرط لا ينطبق على الشركات التي تملكها الدولة أو التي يكون رأسمالها عمومياً."

لماذا هذه الترجمة مناسبة؟

- لأنها تبسط عبارة "لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم" لتوضح معنى المسؤولية المحدودة.

- تحول النص من صياغة قانونية صارمة إلى صياغة تعليمية يسهل على غير المختص فهمها.
- تحافظ على الفكرة الأساسية مع توضيح عملي.

الاحتمالية الثالثة: ترجمة لأغراض المقارنة القانونية (غرض مقارنة)

إذا كان الهدف هو مقارنة النص الجزائري مع نصوص قانونية أخرى (فرنسية أو مصرية أو مغربية) يراعى إدخال مصطلحات أو مقارنات توضيحية.

الترجمة المقارنة:

شركة المساهمة هي شركة تجارية يقسم رأسمالها إلى أسهم، وتؤسس بين عدد من المساهمين الذين لا يسألون عن خسائر الشركة إلا في حدود قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها.

ويشترط في القانون الجزائري ألا يقل عدد المساهمين عن سبعة (7)، وهو ما يختلف عن بعض التشريعات العربية الأخرى. أما الشرط المتعلق بعدد المساهمين، فلا يطبق في الجزائر على الشركات ذات رؤوس الأموال العمومية، وهو استثناء مشابه لما تجيزه بعض القوانين العربية التي تضع أحكاماً خاصة بالشركات المملوكة للدولة.

لماذا هذه الترجمة مناسبة؟

- تساعد الباحث على إجراء المقارنات بين الأنظمة القانونية.
- تبقى وفية للمعنى، لكنها تفتح المجال لفهم عابر للحدود القانونية.

الخلاصة

في جميع هذه الأمثلة، يؤثر مبدأ الـ Skopos (الغاية من الترجمة) في الطريقة التي يترجم بها النص، حيث يجب تحديد هدف الترجمة بوضوح في السياق القانوني:

- إذا كان الهدف قانونياً فحينئذ يجب أن تكون الترجمة وفية شكلاً ومضموناً للنص الأصلي.
- إذا كان الهدف تعليمياً أو توضيحياً، يمكن التصرف في الترجمة على حسب الغاية ما دام جوهر الرسالة محفوظاً.
- وإذا كان الهدف مقارنة فيمكن إدخال تكييفات ثقافية وقانونية لتوضيح أوجه الشبه والاختلاف بشكل أوضح.

التحديات والآفاق في الترجمة القانونية ذات البعد الاقتصادي

التحديات

تمثل الترجمة القانونية-الاقتصادية مجاًلاً بالغ التعقيد، تتداخل فيه عدة صعوبات ترجع إلى عوامل لغوية ومعرفية وثقافية ووظيفية من أهمها:

1. الازدواج الاصطلاحي بين القانون والاقتصاد
يشكل تداخل المصطلح بين الحقلين القانوني والاقتصادي تحدياً أساسياً للمترجم، حيث يتطلب منه إدراكاً عميقاً لطبيعة المصطلح في سياقه الوظيفي. فمصطلحات مثل "الأصول"، "الالتزامات"، "الضمانات"، قد تحمل دلالات مالية في سياق معين، ودلالات قانونية مقيّدة في سياق آخر.
2. الموازنة بين الدقة القانونية والملاءمة الوظيفية
يقع المترجم في مواجهة صعوبة بين الالتزام بالحرفية القانونية التي تضمن الأثر الإلزامي للنص، وبين تبني استراتيجيات وظيفية مرنة تُمكن النص من أداء دوره في بيئته الجديدة. أي خلل في هذا التوازن قد يؤدي إلى فقدان النص لمصاديقته أو فعاليتها.
3. اختلاف الأنظمة القانونية
يُعدّ تنوع المرجعيات القانونية بين النظامين المدني (كما في الجزائر وفرنسا) والنظام العام (كما في بريطانيا وأمريكا) عقبة أمام نقل المصطلحات والمؤسسات القانونية بشكل دقيق، حيث لا توجد دائماً مكافئات مباشرة، ما يستدعي اللجوء إلى التكييف أو الشرح، دون الإخلال بالوظيفة القانونية للنص.
4. غياب توحيد اصطلاحي عربي
في السياق العربي، لا تزال المصطلحات الاقتصادية القانونية تعاني من التشتت والازدواج، نتيجة غياب مرجعيات معيارية موحدة على مستوى الدول، مما يربك المترجم ويجعله في كثير من الأحيان مضطراً للاجتهاد الفردي.
5. طبيعة الجمهور المتلقي
تختلف طريقة الترجمة بحسب المتلقي: قاضي، محام، رجل أعمال، أكاديمي، طالب... ما يفرض على المترجم إعادة النظر في خياراته الاصطلاحية والأسلوبية بحسب السياق التواصلية للنص.

الآفاق المستقبلية

رغم التحديات، تفتح الترجمة القانونية-الاقتصادية آفاقاً واعدة للتطوير البحثي والمهني، خاصة في ضوء تبني المقاربات الوظيفية الحديثة مثل نظرية سكوبوس. ومن أبرز هذه الآفاق:

1. تعزيز التكوين المتخصص للمترجمين
يقتضي التعامل مع النصوص القانونية الاقتصادية تكويناً مزدوجاً في القانون والاقتصاد، إلى جانب مهارات لغوية عالية. ويمكن أن تسهم الجامعات والمعاهد في تطوير برامج دراسات عليا مخصصة لهذا المجال.

2. إرساء معاجم ثنائية وظيفية
بات من الضروري تطوير معاجم متخصصة ثنائية اللغة (عربية/فرنسية – عربية/إنجليزية...) تأخذ بعين الاعتبار الوظيفة
التداولية للمصطلح في السياقات المختلفة، بدل الاكتفاء بالمقابلات المعجمية الجامدة.
3. اعتماد نظرية سكوبوس كإطار منهجي
تبرز نظرية سكوبوس كأداة فعالة لتجاوز الترجمة الحرفية، عبر توجيه المترجم نحو الغاية العملية للنص، وضمان أدائه لنفس
الوظيفة في البيئة المستقبلية، وهو ما يعزز فعالية الترجمة ويزيد من قابليتها للاستعمال في الواقع القانوني-الاقتصادي.
4. الانفتاح على الدراسات المقارنة بين الأنظمة القانونية
يُتيح إدماج البعد المقارن في الترجمة القانونية الاقتصادية إثراء التجربة الترجمية وتوسيع آفاق الفهم، خاصة عند التعامل مع
مستثمرين أو جهات أجنبية، مما يعزز من دور الترجمة كجسر تواصل بين الأنظمة القانونية.
5. رقمنة الموارد القانونية الاقتصادية
يمكن للتقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي « IA » وقواعد البيانات المتخصصة والترجمة بمساعدة الحاسوب
« TAO » أن تساهم في تسهيل عملية البحث الاصطلاحي والتحقق من المقابلات الدقيقة، ما يخفف العبء عن
المترجم ويوفر له أدوات فعالة لتحسين جودة الترجمة.

خاتمة

إنّ الترجمة القانونية ذات البعد الاقتصادي، رغم صعوبتها وتعقيداتها، تشكل فضاءً خصباً للبحث والتطوير، وتُبرز دور المترجم ليس
كمجرد ناقل لغوي، بل كفاعل تواصل يسهل إلى التوفيق بين الدقة القانونية والفعالية الاقتصادية. ومن خلال استثمار المقاربات
الوظيفية، يمكن فتح آفاق جديدة نحو ترجمات أكثر اتساقاً، وأكبر قدرة على التفاعل مع بيئات قانونية واقتصادية متغيرة، في عالم
يشهد تطوراً سريعاً في العلاقات التشريعية والتجارية العابرة للحدود.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع بالعربية

- بن ناصر، محمد. (2018). الترجمة القانونية في الجزائر: رهانات وآفاق. الجزائر: الديوان الوطني للمنشورات الجامعية.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2007). الأمر 59-75 المتضمن القانون التجاري، المعدل والمتمم. الجزائر:
الجريدة الرسمية.
- حجازي، نادية. (2019). "التداخل الاصطلاحي بين القانون والاقتصاد وأثره على الترجمة". مجلة دراسات الترجمة،
6(2)، 72.55-

- حمادي عبد الكريم، خليل نصر الدين، (2024). المقاربة المعرفية في الترجمة الاقتصادية. مجلة دفاتر الترجمة، جامعة الجزائر 2، المجلد 30 (العدد 01)، ص ص. 314-322
- الهواري، عبد القادر. (2015). قضايا الترجمة القانونية: إشكاليات وحلول. بيروت: دار الكتاب الجامعي.
- علي، محمود. (2012). اللغة القانونية بين الدقة والغموض. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- مفتاح، عبد العزيز. (2020). المعجمية القانونية: نحو معجم عربي موحد. الرباط: منشورات كلية الآداب.

المراجع بالفرنسية والإنجليزية

- Ben Nacer, M. (2018). La traduction juridique en Algérie: Enjeux et perspectives. Alger: Office des Publications Universitaires.
- Biel, L. (2014). Lost in the Eurofog: The Textual Fit of Translated Law. Frankfurt: Peter Lang.
- Cabré, M. T. (1999). Terminology: Theory, Methods, and Applications. Amsterdam: John Benjamins.
- Cornu, G. (2005). Linguistique juridique. Paris: Montchrestien.
- Harvey, M. (2002). What's so Special about Legal Translation? Meta: Translators' Journal, 47(2), 177–185. <https://doi.org/10.7202/008007ar>
- ISO. (2019). ISO 704: Terminology work – Principles and methods. Geneva: International Organization for Standardization.
- Nord, C. (1997). Translating as a Purposeful Activity: Functionalist Approaches Explained. Manchester: St. Jerome.
- Nord, C. (2006). Text Analysis in Translation. Amsterdam: Rodopi.
- O'Hagan, M. (2020). The Routledge Handbook of Translation and Technology. London: Routledge.
- Reiss, K. (2000). Translation Criticism – The Potentials & Limitations. Manchester: St. Jerome
- Reiss, K., & Vermeer, H. J. (1984). Grundlegung einer allgemeinen Translationstheorie. Tübingen: Niemeyer.
- République Algérienne Démocratique et Populaire. (2007). Ordonnance n° 75-59 portant Code de commerce, modifiée et complétée. Journal officiel.
- Sarcevic, S. (1997). New Approach to Legal Translation. The Hague: Kluwer Law International.
- Vermeer, H. J. (1989). Skopos and Commission in Translational Action. In A. Chesterman (Ed.), Readings in Translation Theory (pp. 220–232). Helsinki: Oy Finn Lectura Ab.